

نظرة عامة على عملية صنع الدستور - بنين

١ الاتفاق على الحاجة إلى إصلاحات دستورية وعلى الإجراءات العملية



• في عام ١٩٨٩ م رفض الرئيس ماثيو كيريكو المطالب الإصلاحية التي تقدم بها زعماء المعارضة من المعتدلين، ولكنه استمر - مع ذلك - في التعامل مع أولئك الزعماء، حتى إنه عين أحدهم، وهو روبرت دوسو، وزيراً في مجلس وزرائه، وقد أدى دوسو دوراً رئيساً في تنسيق عملية الانتقال.

• حاول كيريكو الحد من ضغوط الإصلاح بإعلان نهاية الحقبة الماركسية-اللينينية، وقبول نظام تعددية حزبية. كما أنه أنشأ - تحت ضغط كبير من فرنسا - لجنة وزارية تحت رئاسة دوسو، كان عليها تشكيل مجلس يجمع «جميع قوى الأمة الموجودة على الساحة، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية».

٢ عملية صياغة الدستور ووضع الإطار

• قد وضع دوسو خطاً لاختيار مجلس جامع، وفي ديسمبر ١٩٨٩ م قدّم الرئيس كيريكو طلباً عاماً للحصول على مقترحات حول كيفية إعادة إعمار البلاد، وقد عُرضت في وقت لاحق سبعة مجلدات من الإستجابات على المجلس، وأنشأ المجلس لجنة تحضيرية تضم ممثلي الحكومة والمعارضة لاتخاذ قرار بشأن تشكيل المجلس وجدول أعماله، واتفقوا على المبادئ الأساسية الواجب توافرها في الدستور الجديد.

• بدأت اللجنة التحضيرية هيئة محادثات على مائدة مستديرة، وساهمت كثيراً في إنجاح الجمعية من خلال ضمان مستوى أساسي من التفاهم والاتفاق بين المعارضين الأساسيين قبل إجراء عملية الصياغة، وعلى الرغم من تردد الرئيس في عملية الإصلاح فقد دعم العملية طوال الوقت.

• ضم المجلس ما يقرب من ٤٨٨ عضواً، ومُثل فيه اثنان وخمسون «اتجاهاً سياسياً»، وخُصص ما يقرب من ١٠٪ من المقاعد لمؤيدي الحكومة.

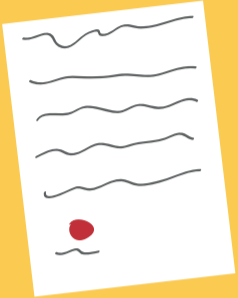
- شمل المجلس أعضاء نقابيين، وموظفين حكوميين، وطلاباً، وجماعات دينية، ومنتجين زراعيين، والبنين المقيمين في الخارج. وحضر ممثلو البعثات الدولية والمؤسسات المالية الدولية، ولكنهم لم يكونوا أعضاء في المجلس.

• كان أحد أول تشريعات المجلس وَضَع دستور انتقالي، وحل السلطتين التشريعية والتنفيذية الوطنيتين القائميتين، وتعيين أعضاء السلطة التشريعية الانتقالية (المجلس الأعلى)، وسلطة تنفيذية انتقالية، واعتماد خطط لإجراء انتخابات متعددة الأحزاب، وتعيين مجلس مسئول عن وضع مسودة نهائية للدستور.

٣ المشاركة الشعبية والتثقيف المدني

ملحوظة: قبل الرئيس هذه التغييرات في صفقة للحصول على عفو عن أي جرائم قد ارتكبتها.

٤ صياغة الدستور



• نُفِّذ جزء كبير من أعمال المؤتمر في اللجان، وأهمها لجنة الشؤون الدستورية، التي أعدت المسودة الأولية للدستور، والتي قُدِّمت إلى المجلس الأعلى. وكان المجلس بدوره مسئولاً عن العملية الرئيسية للصياغة، التي جرت في لجنة صياغة الدستور.

- تألفت لجنة صياغة الدستور من خمسة أعضاء من لجنة الشؤون الدستورية، وعشرة أعضاء مُعينين من قِبَل المجلس الأعلى.

- وبعد عدة شهور من العمل، وفي أواخر عام ١٩٩٠ م، تم الانتهاء من وضع مسودة الدستور، واعتمدها المجلس الأعلى، وعلى الرغم من ذلك ظلَّ هناك أمران مثيران للجدل:

- ١ - قوة السلطة التنفيذية، وذلك لأنَّ معظم مَن بالمجلس الأعلى يفضلون رئيساً قوياً، ولوجود أقلية تريد نظاماً شبه رئاسي - وهو الموقف الذي اختاره الرئيس السابق.
- ٢ - الحد العُمري للرئيس: المجلس الأعلى دَعَم مطلباً مهماً، وهو أن يكون السن من ٤٠ إلى ٧٠ سنة، وهو الحد الذي من كان شأنه على الأرجح استبعاد بعض المرشحين للرئاسة.

٥ عملية المصادقة



• قد تم الاستفتاء من أجل الاعتماد النهائي للدستور لحل هذه القضايا، وعُرضت على الناخبين مسودات الدستور، التي تتضمن كلا من نظام السلطة التنفيذية للحكومة والحدود العُمريّة، وأُعطيَت بطاقات الاقتراع للاختيار من بين ثلاثة بدائل:

- ورقة الاقتراع البيضاء، التي ترمز للتصويت بـ«نعم» على الدستور كاملاً.

- ورقة الاقتراع الخضراء، التي ترمز للتصويت بـ«نعم»، ولكن بدون الحد العمري للرئاسة.

- ورقة الاقتراع الحمراء، التي ترمز للتصويت بـ«لا».

• أُجْرِيَ الاستفتاء في ديسمبر ١٩٩١، وأسفر عن تأييد واسع من المواطنين، والموافقة على مسودة الدستور، التي تضمنت وضع حد عُمري لمنصب الرئيس، وإنشاء نظام تنفيذي رئاسي قوي.

ملحوظة: أُجريت الانتخابات البرلمانية في فبراير ١٩٩٢ م، و الانتخابات الرئاسية في مارس ١٩٩٢، وفق الدستور الجديد.